(٥) الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الأول من العام ١٩٧٢

تميزت الشهور الستة الاولى من العام ١٩٧٢ بارتفاع كبير في مستوى الاسعار وفي نفقات المعيشة وبنشاط غير عادي في قطاع البناء نتيجة لتدفق عدد جديد من المهاجرين اليهود . كما ان قطاع السياحة شهد نشاطا ملحوظا نتيجة للاستقرار السياسي والعسكرية على الجبهات العربية ، في حين ان القطاع الزراعي لا يزال يعاني نقصا من اليد العاملة . وتقول مجلة اسرائيل ايكونوميست انه نتيجة لتوظيف ٤٠ الف عامل عربي من الاراضي المحتلة في القطاع المذكور ، فان الضفة الغربية وقطاع غزة بدأتا تشعران بنقص في اليد العاملة لديها . وتركزت السياسة الاقتصادية في اسرائيل على محاولة السيطرة على ارتفاع مستوى الاسعار عن طريق تخفيف معدل زيادة كمية وسائل الدفع، غير ان هذه السياسة لن تظهر نتائجها قبل نهاية العام . فالارتفاع الكبير في مستوى الاسعار الذي حدث في النصف الاول من العام ١٩٧٢ هو نتيجة للزيادة الكبيرة في كمية وسائل الدفع التي حدثت في النصف الثاني من العام ١٩٧١ على اساس ان هنالك عادة فترة زمنية مدتها حوالي ستة اشهر تفصل بين الوقت الذي يتم فيه تنفيذ السياسة النقدية وبين الوقت الذي تترك فيه هذه السياسة آثارها على الاقتصاد ومستوى الاسعار .

وفيما يلي عرض موجز لاهم النشاطات في بعض قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي :

الزراعة : تقدمت الحكومة الاسرائيلية بطلب الحصول على قرض من البنك الدولي للانشاء والتعمير في حدود ٣٥ مليون دولار بقصد تمويل مشروع خمس السنوات للقطاع الزراعي . وتهدف السلطات الحكومية الى رفع قيمة التصديرات في الزراعة ومصادر المياه الى يليوني ليرة اسرائيلية خلال خمس السنوات بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ . أما الهدف الرئيسي من الخطة فهو رفع قيمة الانتاج الزراعي من ١٤٩ بليون ليرة اسرائيلية الى ٢٠٨ بليون ، اي بزيادة قدرها ٤١٪ . وقد رسمت الخطة على اساس زيادة الصادرات الزراعية بنسبة قدرها ١١٠٪ او ما يوازي ٨٦ مليون دولار سنويا . وتأمل السلطات الاسرائيلية في تحقيق الاهداف المحددة التالية : أ ـ زيادة انتاج الحمضيات بنسبة ٢٣٪ اي ما يساوي ١١٣ مليون ليرة اسرائيلية على اساس الاسعار الحالية ، ب ـ زيادة رقعة الارض المخصصة لاشجار الفواكه ١٢٪ وزيادة المنتوج بنسبة ٢٤٪ ، ج ـ زيادة انتاج الخضراوات بنسبة ٣١٪ ، د ـ التركيز على زيادة انتاج الالبان والدواجن بنسبة كبيرة .

ويلاحظ فيما يتعلق بالسياسة الزراعية ان الاهتمام ينصب حاليا على زيادة الانتاج من الاراضي المستصلحة حاليا وعلى توزيع مصادر هذا الانتاج، في حين ان السياسة الزراعية في فترة الستينات كانت تتجه اساسا الى زيادة رقعة الاراضي الزراعية ، ولا شك ان ذيول حرب حزيران قد فتحت افاقا جديدة امام القطاع الزراعي . فبعد ان كانت القوى العاملة تمثل العامل الانتاجي الاكثر ندرة بالنسبة للمعدات والالات الزراعية انقلب الوضع واصبحت القوى العاملة متوفرة اكثر من قبل وبأجور منخفضة اذا قورنت بمستويات الاجور في اسرائيل قبل الحرب . فقد ادى تشغيل عدد كبير من العمال العرب في القطاع الزراعي الى زيادة الانتاجية الحدية بنسبة كبيرة بعد ان شارف القطاع الزراعي خلال الفترة التي سبقت حرب حزيران الى الوصول الى حالة من التشبع مما يؤدي في النهاية الى تناقص في الانتاجية الحدية عملا « بقانون الغلة المتناقصة » . على ضوء ما تقدم فان القطاع الزراعي بدأ يحتل اهمية متزايدة في الخطة الانمائية الاسرائيلية وهذا يفسر توجيه مزيد من الموارد الاقتصادية صوب هذا القطاع .

القطاع الصناعي : لعل اهم التطورات التي حدثت خلال النصف الاول من العام ١٩٧٢ هو ما اعلنه « بنحاس سابير » وزير المالية عن الخطة الخمسية لتنمية الصناعة في اسرائيل خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ . وقد صممت الخطة على اساس ان يكون مجموع الاستثمارات في حدود ٨٠٥ بليون ليرة اسرائيلية . اما الاهداف المعلنة فهي زيادة الانتاج بمعدل ٧٠٪ وامتصاص حوالي ٧٥،٠٠٠ عامل اضافي .

وقد شرح سابير الخطة مؤكدا انها تهدف الى ما يلي : أ ـ زيادة حجم الصادرات الصناعية وتنويعها وتنافسي في الاسواق العالمية . ب ـ